

موضوع العدد

مقاومة الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى حالة من التدهور شبه التام نتيجة استمرار حالة الحصار والاعلاقات الإسرائيلية المتكررة لمنافذ الحركة التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني رهونا للإرادة العسكرية الإسرائيلية ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول (سبتمبر) استشهد ما يزيد عن ٥٢٧ شخصا منهم ٤٠% من الأطفال والشباب دون الثامنة عشر مع إصابة ما يزيد عن ٢٥ ألف شخص وفق مصادر وزارة الصحة الفلسطينية.

أما من ناحية الوضع الاقتصادي فإن التقديرات الأولية كانت تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني ينمو بنسبة ٦% وأنه سيبلغ مع نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي ٥,٣ مليار دولار مقارنة مع حوالي ٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ و ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلا أنه أعلن مكتب الإحصاءات الفلسطيني مؤخراً أن الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ بلغ حوالي ٣,٩ مليار دولار منخفضاً عن المستوى المستهدف لذلك العام.

وقد تحول هذا الاتجاه من النمو المتصاعد إلى كارثة اقتصادية مع تصاعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والقصف داخل المدن والمخيمات الفلسطينية والاعتقالات السياسية والتدابير الاحترازية التي شلت الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع استمرار إغلاق المعابر الدولية (المطار ومعبر رفح ومعبر الكرامة) والإغلاق التام بين مناطق السلطة الفلسطينية والأراضي المحتلة والفصل بين محافظات الضفة الغربية وغزة وفرض التفتيش الكامل على كافة البضائع المستوردة وعدم السماح بتخليص الحاويات المحتجزة التي تقدر بما يزيد عن ٣٥٠٠ حاوية وفرض كلفة مرتفعة لنقل الشاحنات الفلسطينية وتدمير البنية التحتية والمزارع وتجريف الأراضي. وكان من نتيجة ذلك تقطيع الروابط المباشرة بين المجتمع التجاري الفلسطيني ونظيره العربي والدولي وتجميد أنشطة المناطق الصناعية والتجارية وتدمير قوى الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع نسبة البطالة إلى ما يزيد عن ٥٠%.

وقد أفادت مصادر وزارة المالية الفلسطينية أن تقديرات الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بلغت ٤,٤ مليار دولار منها ٢,٩ مليار تقديرات للخسائر الناجمة عن توقف قوى الإنتاج والأنشطة الاقتصادية وخاصة في قطاعات السياحة (٤٢١ مليون دولار) والتعدين (٣٢٩ مليون دولار) والإنشاءات (٣١٥ مليون دولار) والخدمات (٢٩٢ مليون دولار) والزراعة (٢٢٤ مليون دولار). إضافة إلى ٦٣٩ مليون دولار تمثل تقديرات الخسائر في الثروة الوطنية منها في الزراعة (١٦٧ مليون دولار) والمباني السكنية والإدارية (١٥٥ مليون دولار) والفرص الضائعة في الاستثمار (١٢٣ مليون دولار). ومن جهة أخرى بلغت تقديرات الخسائر الناجمة من الأعباء الإضافية حوالي ٦٣٢ مليون دولار والتي منها أعباء خدمات الصحة (١٦٩ مليون دولار) والأمن (١٤٧ مليون دولار) ومساعدات للعمال الذين فقدوا وظائفهم (٧٨ مليون دولار) وخدمات اجتماعية للمتضررين والمعاقين (٧٥ مليون دولار) وخسائر البنية التحتية (٦٢ مليون دولار) وتكلفة خسائر الواردات (٤٧ مليون دولار) وخسائر التعليم (٢٨ مليون دولار) ومعونات غذائية للمتضررين (٢٦ مليون دولار). إضافة إلى أن مستحقات وزارة المالية من عائدات الضريبة المضافة والجمارك المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمحجوزة لدى

الجانب الإسرائيلي قدرت بنحو ١٩٠ مليون دولار. ويضاف إلى هذا المجموع الأعباء المالية المستمرة الناجمة عن إغالة أسر الشهداء والمعاقين والأسرى ومعالجة الآثار النفسية والمقدرة بمبلغ ٨٠ مليون دولار سنوياً.

ومن جهة أخرى واستكمالاً لرصد وضع الاقتصاد الفلسطيني تشير مصادر سلطة النقد الفلسطينية أن تقديرات تراجع إجمالي النشاط التجاري تتراوح بين ٥٠% - ٦٠% وان العلاقات الفلسطينية الدولية لحق بها دمار شامل وان قطاع السياحة شهد تراجعاً بنسبة ٩٣% وقطاع الزراعة تراجع بنسبة ٧٨% وكذلك قطاع الإنشاءات تراجع بنسبة ٧٥% وأشارت هذه المصادر أن إعادة الوضع الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة سيستغرق ثلاث سنوات على الأقل، كما أن القطاع المصرفي في فلسطين شهد تراجعاً في حجم الودائع من ٣,٧٥ مليار دولار في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ إلى ٣,٥٤ مليار دولار في شهر آذار (مارس) ٢٠٠١.

وتجدر الإشارة إلى دعوة القائمين على سوق فلسطين للأوراق المالية (في نابلس) كافة المواطنين والعرب في الخارج للاستثمار في السوق المالي كأحد أهم مصادر الدعم المباشر للاقتصاد الوطني الفلسطيني بالنظر إلى الخسائر الكبيرة التي مني بها وذلك عبر شركات الوساطة المالية المعتمدة (وعددها ٧) ومن خلال شبكة الإنترنت. وخاصة أن سوق فلسطين (الذي انطلق عام ١٩٩٧) يستخدم أنظمة إلكترونية متقدمة لأغراض التداول عن بعد ويعتمد على الكفاءة والشفافية وأنظمة الرقابة في التنفيذ وتسهيل العمل مع وجود مركز إيداع. ويترجم في سوق فلسطين المالي (٢٤) شركة مساهمة عامة عاملة في فلسطين. وقد شهد سوق فلسطين المالي نمواً في حجم التداول من ٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ وحوالي ١٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠.

كما أفادت مصادر وزارة العمل الفلسطينية أن البطالة ارتفعت إلى أكثر من ١٥% في غزة وما يزيد عن ٥٠% في الضفة الغربية نتيجة منع السلطات الإسرائيلية العمال الفلسطينيين من العمل في المصانع الإسرائيلية ومنع إدخال المواد الخام إلى مناطق السلطة الوطنية مما أدى إلى إغلاق المصانع الفلسطينية. بذلك ارتفع عدد العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل إلى ٤٠٠ ألف عامل من أصل قوه عاملة إجمالية تقدر بنحو ٥٨٠ ألف عامل منهم ١٢٥ ألف عامل في المناطق المحتلة وتبلغ نسبة العمالة ١٩% من سكان مناطق السلطة الفلسطينية الذين يقدر عددهم بنحو ٣,٢ مليون شخص.

وفي هذا الإطار يتعين استمرار ترشيد استغلال الموارد المتوافرة لفلسطين وتعزيز الدعم العربي للصدود الفلسطيني مع ضرورة ريادة ذلك الدعم للكون الدولي الموجه لمساندة الاقتصاد الفلسطيني.

تطورات استثمارية

لبنان: قانون جديد لتملك الأجانب

أقر المجلس النيابي اللبناني مطلع شهر آذار (مارس) عام ٢٠٠١ مشروع قانون تملك الأجانب في لبنان وحدد الضوابط فيه والإعفاءات لمن يملك عقارات وأراضي للبنان لا تزيد مساحتها على ثلاثة آلاف متر مربع وألا تتعدى نسبة ٣% من مجمل الأراضي اللبنانية ونسبة ١٠% من محافظة بيروت. ولعل ابرز ما شمله القانون أنه من غير الجائز لأي شخص غير لبناني طبيعياً أو معنوياً ولا لأي شخص معنوي لبناني يعتبره القانون بحكم الأجنبي أن يكتسب بعقد أو عمل قانوني آخر، أي حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانية، أو أي حق عيني من الحقوق الأخرى

التي ينص عليها هذا القانون إلا بترخيص من الحكومة. كما لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض توطين الفلسطينيين في لبنان.

سوريا: تعديل قانون الاستثمار والسماح بفتح مصارف خاصة واستحداث سوق للتداول في الأوراق المالية

لعل من أبرز القرارات التي تم اتخاذها في إطار الشفافية والانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني في سوريا القرار القاضي بالسماح بفتح مصارف خاصة، واستحداث سوق للتداول في الأوراق المالية والموافقة على قانون سرية المصارف. ويعتبر هذا القرار بمثابة تحول أساسي في الاقتصاد السوري، كما أنه يلبي مقتضيات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبية المرتقبة. ومن المؤمل أن يحقق القرار نقلة نوعية وحقيقية في المعاملات المالية واستقطاب المزيد من الأموال السورية المهاجرة وجذب استثمارات عربية وأجنبية كبيرة وتأمين السرية وفق قانون السرية المصرفية. كما أنه من المتوقع أن يؤدي قرار إنشاء المصارف الخاصة إلى زيادة موارد الدولة المتحققة من هذه المصارف فضلا عن تكامل السوق المالية السورية مع السوق العربية.

السعودية: قطاع الاتصالات يفتح باب المنافسة

أقر مجلس الشورى السعودي في شهر أيار (مايو) ٢٠٠١ نظام الاتصالات تمهيدا لرفعه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز. ويشمل النظام الجديد ٤١ مادة توضح بشكل جلي مسؤوليات مقدم الخدمة ومستهلكها، ودور الأجهزة ذات العلاقة. ولعل من أبرز النقاط التي يشملها النظام مساهمته المرتقبة في نقل مرفق الهاتف من مرفق يختص بالهاتف الصوتي فقط إلى قطاع للاتصالات يشمل شتي أنواع خدمات القطاع من صوت وصورة وإنترنت ونقل وبيانات كما سيفتح النظام الباب للمنافسة في القطاع بشكل أكثر شفافية ووضوحا في السوق المحلي.

مصر: محطة توليد كهرباء شمال القاهرة

أعلنت الحكومة المصرية أنه تم الانتهاء من توفير التمويل اللازم لبناء محطة توليد كهرباء شمال القاهرة بطاقة إنتاجية قدرها ٧٥٠ ألف كيلو واط. وسيساهم في التمويل بنك الاستثمار الأوروبي بحوالي ١٧٠ مليون دولار، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي ٩٠ مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية بحوالي ٤١ مليون دولار. وفي المقابل تتحمل شركة كهرباء مصر ١٠٠ مليون جنيه من مواردها الذاتية لتمويل المكون المحلي.

الأردن

شراكة أردنية - ماليزية في مجال تكنولوجيا المعلومات

عقد في الأردن مؤخرا ملتقى الأعمال الأردني- الماليزي، وهو الأول من نوعه بين الدولتين، وقد عرض فيه الجانب الماليزي تجربته المتميزة في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وبحثت فيه آفاق الشراكة بين الدولتين. وقد تبنت ماليزيا خطة (ماليزيا عام ٢٠٢٠) وهي مشابهة لبرنامج (رؤيا الأردن عام ٢٠٢٠) مما يعزز إمكانية الطرفين من الاستفادة من مجالات التعاون المتعددة على الأصعدة الرسمية والتجارية والاستثمارات الخاصة.

وفي هذا الصدد استعرض الجانب الماليزي مشروع (ممر المعلومات متعدد الوسائط) العملاق وهو الأول من نوعه على مستوى العالم ويشمل إقامة منطقة مساحتها ٧٥٠ كم^٢ كما يشمل تطوير مدن ذكية أحدها للحكومة الإلكترونية والأخرى لصناعة التكنولوجيا ومراكز الأبحاث

والتطوير وستركز على استقطاب الشركات العالمية ومن ثم خلق اتصال مباشر مع باقي مدن التكنولوجيا محليا وعالميا وتستكمل هذه الخطوات تحويل ماليزيا إلى مجتمع معلوماتي بحلول عام ٢٠٢٠ ويشمل البرنامج أيضا عقد شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع حاضنات الأعمال. ويتوقع أن تكون ماليزيا قاعدة لمحكمة دولية لقضايا الحاسوب. وضمن هذه الرؤية ستكون في ماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠ حكومة إلكترونية وتجارة إلكترونية ومصارف إلكترونية ومدارس ذكية والطب عن بعد تعمل منذ الآن عليها ٢٠ شركة ماليزية. وأفاد الجانب الماليزي أنه لا يجب أن تكتفي الشركات في الدول النامية والناهضة بجلب منتجات من شركات عالمية خارجية وتسويقها بل لابد أن تعزز عمليات التطوير والأبحاث ومن ثم تطور منتجات جديدة لتكنولوجيا المعلومات وتخلق قاعدة تصديرية من هذه المنتجات وتوطن التكنولوجيا محليا.

وقد أكد الجانب الماليزي أن القطاع الخاص في الأردن يجب أن يلعب دورا متكاملًا ورائدا في دعم برنامج رؤيا ٢٠٢٠ الذي أطلقته الأردن. كما أن قطاع التعليم في كافة مراحلها لابد أن يشهد نهضة وتحديثا في مجال التكنولوجيا لان كفاءة وتأهيل العنصر البشري قضية أساسية. وبالنظر إلى التجربة الماليزية في قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات الفريدة من نوعها يستطيع الأردن أن يلعب دورا إقليميا هاما بالتعاون مع ماليزيا لنقل المعرفة إلى دول المنطقة وفتح آفاق جديدة للشباب الأردني والعربي.

المغرب

خطة مقترحة لدخول العصر الرقمي

تقدمت (الجمعية المهنية للأجهزة المكتبية والمعلوماتية) وهي جمعية متخصصة في أجهزة وبرمجيات الحاسوب ومقرها الدار البيضاء في المغرب، تقدمت باقتراح برنامج متكامل للحكومة المغربية يطبق على مدى ثلاث سنوات بقيمة مليار دولار سنويا. ويستهدف الاقتراح تحقيق الآتي:-

- خلق قاعدة تصديرية بما قيمته مليار دولار من البرمجيات سنويا مقارنة مع ٣٢٥ مليون دولار سنويا حاليا.
- توفير ١٠٣ ألف وظيفة للعاملين في تكنولوجيا المعلومات من مهندسين ومهنيين مقارنة مع ٤٢ ألف عامل في هذا القطاع حاليا.
- المحافظة على استمرار نمو القطاع بنسبة ٢٥% خلال السنوات العشر المقبلة.
- ارتفاع قيمه مبيعات أجهزة الحاسوب إلى ٣٥٠ مليون دولار مع نهاية العام الحالي.
- ازدياد عدد المشتركين في خدمة الإنترنت عن المستوى الحالي المقدر بحوالي ٣٠٠ ألف شخص.

وقد نوهت هذه الجمعية المتخصصة إلى أنه لتحقيق الأهداف المذكورة لابد من إحداث عدة تغييرات لتعزيز البنية المعلوماتية ودعم قدرة المغرب على دخول العصر الرقمي تشمل:

- تبني الحكومة استراتيجية تستند بشكل أساسي على قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- رصد موازنة لتهيئة البنية التحتية للمعلوماتية من أجهزة ومعدات في إدارات الدولة.
- دعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المبادرات الخاصة.
- خفض معدلات الفائدة المصرفية.
- توسيع الإعفاءات الضريبية على واردات أجهزة الحاسوب والاتصالات.
- الإسراع في تحرير قطاع المعلوماتية والاتصالات وتخفيض الكلف المرتبطة بهما.

- تطوير البيئة المؤسسية من حيث سهولة الإجراءات والبيئة القانونية والتشريعية لجهة تشريعات التجارة الإلكترونية واعتماد التوقيع الإلكتروني في المعاملات.

الكويت

مبادرة لإقامة منطقة (عالم التكنولوجيا)

تقدمت مجموعة عارف الاستثمارية الخاصة بمبادرة هي الأولى من نوعها في الكويت بطلب تخصيص منطقة مساحتها مليون متر مربع لمشروع (عالم التكنولوجيا) الذي يهدف إلى تعزيز جهود توطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة في الكويت ويهتم بالتنمية البشرية والمعاملات والإلكترونية والاستشارات المتخصصة وستقسم المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية المنطقة الفرعية الأولى لإقامة المشروعات والصناعات التكنولوجية وحاضنات الأعمال التكنولوجية والمراكز الثقافية ومنافذ التسويق ومجمع للمؤتمرات، والمنطقة الفرعية الثانية لإقامة جامعة ومراكز تدريب ومكتبات ومصادر بحوث ومرافق تعليمية عن بعد لتعزيز التنمية البشرية، والمنطقة الفرعية الثالثة لإقامة المراكز الصحية للاستشارات الطبية والبحوث وأنظمة التشخيص والعلاج عن بعد بالارتباط مع مؤسسات عالمية متخصصة وإقامة الشبكة الوطنية للمعلومات الصحية. هذا وسيوفر القائمون على المشروع كافة المتطلبات الإدارية المتخصصة مع حرصهم على مراعاة المعايير العالمية للحفاظ على البيئة. وقد حددت المجموعة احتياجات البنية التحتية اللازمة للمشروع من خدمات أساسية وخدمات تكنولوجية واتصال وخدمات معلوماتية.

مؤشرات

مؤشر الضبابية أو عدم الوضوح

أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز مؤشرا جديدا لقياس (الضبابية أو عدم الوضوح) يقيس الكلفة الاقتصادية لرأس المال بسبب عدم الوضوح دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات وذلك في إطار دراسة متكاملة تقوم بها حول تأثير التغيير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار. وقد غطى المسح ٣٥ دولة وتصب المعلومات التي يستند عليها المؤشر في خمسة مجالات لها الأوزان ذاتها وتشمل الفساد والنظام القضائي والسياسة الاقتصادية الكلية (ضمنها السياسية المالية للحكومة) ومعايير المحاسبة (ضمنها صلاح ممارسة الشركات وتوافر المعلومات) وأخيرا الإطار المؤسسي.

ويعكس مؤشر الضبابية درجة عدم الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدولة وتأثيرها على كلفة رأس المال. وتستند المعلومات المستقاة على مسوح ميدانية موجهة وتحليلات كبار الخبراء الاقتصاديين. وقد ساهمت منظمة الشفافية العالمية في دعم هذا المؤشر الذي يتأثر بمعيار مؤشر الفساد الذي تصدره هذه المنظمة سنويا.

ويهتم المؤشر الجديد بإبراز ترتيب الدول وفق مؤشر الضبابية ويقاس آثار هذا المؤشر وكأنه ضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة وكذلك يقيس أثر معامل الخطر المرهون بالضبابية على التقويم الائتماني للدولة عندما تقتض من الأسواق العالمية (أخذا الولايات المتحدة

كأساس) كما يشير إلى الدرجة التي تؤثر بها الضبابية في إضعاف قدرة القطر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الصدد فإنه كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على ارتفاع خطورة حالة عدم الوضوح في الدولة وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على انخفاض حالة عدم الوضوح أي ارتفاع درجة الشفافية وصلاح الحكم والإدارة.

ويشمل المؤشر ١٠ دول من أمريكا اللاتينية و ١٢ دولة من آسيا و ٣ دول من أفريقيا و ٩ دول من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية. وقد دخلت (مصر) فقط من الدول العربية في المؤشر وبلغت نسبة مؤشر الضبابية فيها (٥٨%) وهي نسبة متوسطة مقارنة مع أعلى نسبة عدم وضوح في الصين (٨٧%) وروسيا (٨٤%) وإندونيسيا (٧٥%) وكوريا الجنوبية (٧٣%) على التوالي بينما هي أقل وضوحاً من سنغافورة (٢٩%) والولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي (٣٦% لكل منها) على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الضبابية في الولايات المتحدة الأمريكية يتأثر بدرجة فرض ضريبة شركات بمعدل (٥%) بينما في الصين يبلغ تقدير الضريبة (٤٦%) وهنا يكمن الأثر السلبي لحالة عدم الوضوح في الأخيرة كما أن كلفة اقتراض الصين من الأسواق العالمية كانت وكأنها بسعر فائدة (١٣%) بينما الولايات المتحدة الأمريكية (صفر %).

وتعتبر سنغافورة الأكثر وضوحاً وفق كافة إعتبرات المؤشر فهي قد سجلت نسبة ٢٩% في مؤشر الضبابية وصفر لضريبة الشركات وصفرأ كلفة الاقتراض من الأسواق العالمية. وتفيد التحليل الواردة إلى أن لجوء الدول النامية إلى إصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي له فعالية مماثلة لتقديم الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن زيادة ١% في معدل مؤشر الضبابية كأنه بمثابة رفع ربع درجة في سعر الفائدة على إصدار سندات الدولة السيادية في الأسواق العالمية. ومما لا شك فيه أن من شأن القراءة الدقيقة لهذا المؤشر ومكوناته ودلالاته أن تزيد من المعرفة المتوافرة مما يؤدي إلى الوصول إلى الشفافية المطلوبة وتحسين الإطار المؤسسي والتشريعي للدولة لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبينما صدر مؤشر الضبابية لأول مرة في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ فقد استكمل في نيسان (أبريل) من العام الجزء الخاص بأثر الضبابية (أو عدم الوضوح أو عدم الشفافية) على قدرة الدولة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتفيد البيانات المنشورة أن ما قيمته ١٢٩-١٧٨ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تجد طريقها للدول المدرجة في المؤشر بسبب سيادة حالة عدم الوضوح مما يؤثر بدوره سلباً على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول. كما أن سيادة حالة عدم الوضوح قد أضافت كلفة تزيد عن ١٦٠ مليار دولار خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في ٢٠ دولة توافرت عنها البيانات في الحصول على مصادر التمويل من الإقراض الخارجي. وتعتزم شركة برايس وترهاوس كوبرز زيادة عدد الدول التي يغطيها المؤشر لتصبح ٧٠ دولة مع نهاية العام. ويعتبر هذا المؤشر أداة تحليلية هامة في خدمة الحكومات لتحديد أبرز معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويفيد بأنه كلما ركزت الدولة على الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين البيئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية وتبني أفضل الممارسات المحاسبية المالية كلما زادت قدرتها على استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية التي تدعم النمو الاقتصادي وتعزز الازدهار. ويشير الجدول المرفق إلى ترتيب الدول حسب مؤشر الضبابية والتأثير الضريبي للمؤشر والتأثير على كلفة رأس المال والتأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدول سنوياً وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى.

الترتيب وفق مؤشر الضبابية	الدولة	نسبة مؤشر الضبابية (%)	التأثير الضريبي (%)	التأثير على كلفة راس المال (١٠٠ نقطة = ١% فائدة)	التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدولة سنويا وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى للتقديرات مليون دولار
١	سنغافورة	٢٩	صفر	صفر	صفر
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦	٥	صفر	صفر
٣	تشيلي	٣٦	٥	٣	صفر
٤	بريطانيا	٣٨	٧	٦٣	صفر
٥	هونج كونج	٤٥	١٢	٢٣٣	١٠,٣٠٥
٦	إيطاليا	٤٨	١٥	٣١٢	٧,٨٢٤
٧	المكسيك	٤٨	١٥	٣٠٨	٢,٣٥٢
٨	هنغاريا	٥٠	١٧	٣٧٠	٦,٤٧٧
٩	إسرائيل	٥٣	١٩	٤٣٨	١,٧٣٨
١٠	أورغواي	٥٣	١٩	٤٥٢	١,٤٢٢
١١	اليونان	٥٧	٢٢	٥٥٧	١٧٦
١٢	بيرو	٥٨	٢٣	٥٦٣	١,٣٤٠
١٣	مصر	٥٨	٢٣	٥٧٢	٢,٣٦٣
١٤	ليتوانيا	٥٨	٢٣	٥٨٤	١,٢٨٧
١٥	جنوب أفريقيا	٦٠	٢٤	٦١٢	٩٧٨
١٦	البلان	٦٠	٢٥	٦٢٩	٧٦٨
١٧	كولومبيا	٦٠	٢٥	٦٣٢	٥٨٢
١٨	تايوان	٦١	٢٥	٦٤٠	١,٩٨٤
١٩	الأرجنتين	٦١	٢٥	٦٣٩	٨,٦٦٢
٢٠	البرازيل	٦١	٢٥	٦٤٥	٤,٥٩٣
٢١	باكستان	٦٢	٢٦	٦٧٤	٣,٤٦٢
٢٢	فنزويلا	٦٣	٢٧	٧١٢	١,٩٢٠
٢٣	الهند	٦٤	٢٨	٧١٩	٢,٥٦٠
٢٤	بولندا	٦٤	٢٨	٧٢٤	١٨,٧٣٢
٢٥	جواتيمالا	٦٥	٢٨	٧٤٩	١٤,١٥٠
٢٦	تاييلاند	٦٧	٣٠	٨٠١	١٤٠,٢٦٧
٢٧	اكوادور	٦٨	٣١	٨٢٦	٤٠,٢٦١
٢٨	كينيا	٦٩	٣٢	٨٤٨	١,٠٩٤
٢٩	رومانيا	٧١	٣٤	٩١٥	٨٢٦
٣٠	جمهورية التشيك	٧١	٣٣	٨٩٩	٥٢٧٥
٣١	كوريا الجنوبية	٧٣	٣٥	٩٦٧	٣,٣٧٢
٣٢	تركيا	٧٤	٣٦	٩٨٢	٩٤٥٨
٣٣	إندونيسيا	٧٥	٣٧	١,٠١٠	٧,٤٨٤
٣٤	روسيا	٨٤	٤٣	١,٢٢٥	٩٠٢
٣٥	الصين	٨٧	٤٦	١,٣١٦	٧,٤١٧
					(لم يتوافر)
الإجمالي					١٧٧,٦١٢
					١٢٨,٥١٥

معلوماتية

عودة إلى متطلبات بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية

أصدرت شركة ماکونال انترناشيونال دراسة جديدة عن مدى الجاهزية الرقمية لدول الاقتصادات الناهضة لدخول عالم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، وقد شملت هذه الدراسة ٥٣ دولة مقارنة مع ٤٢ دولة شملتها الدراسة الأولى، وكانت الدراسة الأولى التي عرضت في نشرة ضمان لاستثمار عدد (١٥٤) قد حددت الشروط الخمسة التي يتعين توافرها في الدولة لقياس مدى استعدادها وجاهزيتها لدخول عالم التجارة الإلكترونية، واستناداً إلى الشروط الخمسة ذاتها فإن الدراسة الجديدة استعرضت التطورات المستجدة في إطار هذه المحاور كالاتي :

١- الترابط الشبكي:

لا يزال الترابط الشبكي العقبة الأساسية لدخول دول الاقتصادات الناهضة إلى عالم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية. ولتحقيق الترابط الشبكي لا بد أن تتوفر عدة عوامل في الوقت ذاته أهمها إيجاد مصدر للطاقة الكهربائية يعتمد عليه، وبنية تحتية لسرعة نقل البيانات بكلفة معقولة وتأمين خدمات النقل. إن النقص في أي من هذه العوامل سوف يضعف قدرة الدولة للاستفادة من مزايا القيمة المضافة للتبادل الرقمي عبر شبكة الإنترنت. وما زال التحدي الأساسي الذي يواجه هذه الدول هو توسيع قاعدة مستخدمي الشبكة. ويتطلب التقدم في هذا المجال جهداً ضخماً ورأس مال كبير، وقد أظهرت الدراسة أن دولتين فقط من الدول التي شملتها الدراسة الأولى (كوريا الجنوبية والمكسيك) حققت تقدماً في هذا المجال خلال العام.

٢- قيادة المسار الإلكتروني:

تحدد بيئة أداء الأعمال والدور الذي تلعبه الدولة في دعم الاقتصاد الرقمي الوطني مدى انطلاق وفعالية قيادة المسار الإلكتروني وبالتالي فإن علاقة الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام ضرورية لنجاح هذه الجهود خاصة في المجتمع الذي تحكمه اقتصادات السوق والتي شهدت تغير دور الحكومة من التدخل المباشر للسيطرة على الاقتصاد إلى الاقتصاد على تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي وحماية المستهلكين وضمان تقديم وتحسين الخدمات مع خفض أسعارها وتبني سياسة جادة لتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد أدركت الدول أهمية الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض باقتصاداتها في عصر العولمة. وحسب الدراسة فإن تسع دول حققت تقدماً خلال العام في هذا المجال، فيما تراجع خمس دول إما بسبب تغير الحكومة وبالتالي تغير التوجهات، أو التأخر في أخذ المبادرة مما أدى إلى فقدان الزخم المطلوب لدعم قيادة المسار الإلكتروني.

٣- أمن المعلومات:

إن ضعف أمن المعلومات وقرصنة البرامج وضعف حماية الخصوصية، أو عدم تحصين الشبكات ضد هجوم مخترقي الشبكات، يستنزف ويضعف الجهود المبذولة لزيادة جاهزية الدولة لدخول الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.

فمثلاً ما زالت البنوك العالمية لا تعتمد المعاملات عبر البريد الإلكتروني الواردة من قبل مجموعات المصارف المراسلة وتفضل الإبقاء على قنوات الاتصال التقليدية. ولكن يعتبر هذا العائق مؤقتاً، لأن أمن المعاملات والحاجة إلى نقل المعلومات المهمة بسرعة، وبذلك فإن الأماكن الآمنة على الإنترنت سوف تزداد لتصبح الإنترنت مركزاً آمناً لإنجاز المعاملات الإلكترونية بسهولة ويسر ومصداقية.

لم تسجل الدراسة أي تقدم أو تراجع لأي دولة في هذا المجال خلال العام. في حين أن عدداً من الدول تعهدت بتقليص قرصنة البرامج، ولكن لا يزال من المبكر قياس النتائج.

٤- رأس المال البشري:

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري وحسن إعداد الكوادر حجر الزاوية لضمان نجاح الجهود المبذولة لتأسيس وترسيخ بيئة الأعمال الإلكترونية الرقمية ويتطلب ذلك تعزيز المهارات التقنية والخبرات الإدارية، والتنظيمية قبل أن يحصل أي تقدم للدخول في الاقتصاد الرقمي. ولدى عدد كبير من الدول التي شملتها الدراسة برامج طموحة لتنمية مهارات كوادرها الوطنية خاصة في مجال إعداد مهندسي البرامج بهدف تعزيز تنمية صناعة برمجيات قوية. إن مهارة إدارة المشاريع وغيرها يمكن اكتساب جزء منها بالتعلم، وآخر بالخبرة المتراكمة مع تعزيز القدرة حتى على تقبل الفشل لتحقيق النجاح والإفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات داخلياً (في قطاعات الزراعة والصناعة) وخارجياً (قطاع التصدير).

وفي هذا الصدد تعتبر الشراكة الثلاثية القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير الوطنية ضرورية لإعداد خريجين ذوي كفاءات عالية وقدرة على الابتكار والإبداع وأخذ المبادرة وخاصة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإقامة الحاضنات التكنولوجية وحاضنات أداء الأعمال.

٥- بيئة التجارة الإلكترونية:

تتم الأعمال الإلكترونية، كبقية الأعمال، في إطار بيئة قانونية تحمي المستهلك والحق العام، وتخلق بيئة مستقرة لازدهار السوق. ورغم تزايد الاهتمام بها، إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب إنجازه، وخاصة في دعم الاتجاه إلى استخصاص قطاع الاتصالات ونقل ملكيته إلى شركات خاصة تتنافس فيما بينها لتأمين أفضل الخدمات. هذه العملية بحد ذاتها تعتبر صعبة، لأن سرعة تقدم التكنولوجيا وسرعة التغير في الأسواق تفوق القدرة على تعديل القوانين لمواكبة هذه المستجدات. وقد أشارت الدراسة إلى أنه تم خلال العام إحراز تقدم كبير في الاستجابة إلى تحديث القوانين وتعديلها وتجدر الإشارة إلى أن الشفافية في اتخاذ القرارات ضرورة لاستقرار بيئة الأعمال.

وقد أظهرت الدراسة أن عدداً من الدول تراجع فيها مكون بيئة التجارة الإلكترونية، وغالباً ما يعود ذلك إلى تراجع الاقتصاد الخارجي مما أفقد الأعمال جاذبيتها. فيما تحسن هذا المكون في ثلاث دول (البرازيل واليونان وسلوفينيا).

ويبين الجدول أدناه وضع الدول العربية في توفير بيئة مواتية للأعمال الإلكترونية كما جاء في هذه الدراسة.

الدولة	الترابط الشبكي	قيادة المسار الإلكتروني	أمن المعلومات	رأس المال البشري	بيئة التجارة الإلكترونية
مصر	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير (يوجد برنامج مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص)	بحاجة إلى تحسين نسبي في توفير المعطيات الأساسية للحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية (يوجد برنامج مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص)	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير (يوجد برنامج مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص)	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير
الأردن	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	بحاجة إلى تحسين نسبي (يوجد برنامج مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص)	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	بحاجة إلى تحسين نسبي	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير
الكويت	بحاجة إلى تحسين نسبي	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير
لبنان	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير
السعودية	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير	ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير
الإمارات	بحاجة إلى تحسين نسبي	بحاجة إلى تحسين نسبي (يوجد برنامج مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص)	بحاجة إلى تحسين نسبي	بحاجة إلى تحسين نسبي	بحاجة إلى تحسين نسبي

ومن جهة أخرى استعرضت الدراسة خمسة أنواع من فرص الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي تم رصدها في الدول التي شملتها الدراسة، تشمل الآتي :

- ١- تأمين البنى التحتية للاقتصاد الرقمي.
- ٢- تطوير النظم المعتمدة لدى الحكومات.

٣- تطوير نظم قطاع الأعمال.

٤- أساليب التدريب ووسائله.

٥- مجالات المشاركة الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أحصت الدراسة فرص الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي موزعة على المناطق التالية كالاتي:

المنطقة	عدد الدول	عدد المشاريع
أوروبا	١٦	٣٦
آسيا	١٢	٢٨
أميركا اللاتينية والكاريبى	١٢	٢٥
أفريقيا والشرق الأوسط	١٣	٢٧

وفي هذا الإطار شهدت مصر مشروعين هامين، الأول في مجال تطوير نظم خدمات الحكومة شملت ربط أكثر من ٣٠٠٠ مكتب بريد بشبكة متكاملة لتقديم خدمات التراسل الإلكتروني وخدمات بريدية أخرى للبنوك. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بدأ تطبيق خطة شاملة لزيادة عدد مراكز تدريب الحاسوب وتقنية المعلومات والإنترنت لتزيد بمعدل ٥٠ مركزاً كل عام يدخل في عضويتها الشباب المصري الراغب في التدريب والتعلم. وسيأتي تمويل هذه المشاريع من صندوق أنشأته شركات الاتصالات بقيمة مليار دولار أميركي في خطوة منها لتحديث نظام الاتصالات في مصر وتطوير الكوادر الوطنية.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مشاريع صناعية قائمة والمطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تطويرها وإدارتها وتشغيلها:

- مشاريع الشركة العامة للأنابيب
- ١- خط إنتاج الأنابيب الملحومة طوليا:
 - الطاقة التصميمية: ٤٠,٠٠٠ طن/ سنويا
 - الطاقة الإنتاجية: ١٦,٠٠٠ طن/ سنويا
 - حاجة السوق: ٥٢,١٧٧ طن/ سنويا
 - التكلفة الاستثمارية: ٨ مليون دولار أمريكي
 - سنة التشغيل: ١٩٧٢
- ٢- خط إنتاج الأنابيب الملحومة لولبيا:
 - الطاقة التصميمية: ٣٢,٢٥٦ طن / سنويا
 - الطاقة الإنتاجية: ١٢,٠١٣ طن / سنويا
 - حاجة السوق: ١١٥,٠٠٠ طن / سنويا
 - التكلفة الاستثمارية: ١٤ مليون دولار أمريكي
 - سنة التشغيل: ١٩٧١
- ٣- خط إنتاج رشاش الري:
 - الطاقة التصميمية: ١,٠٦٦,٠٠٠ قطعة/ سنويا
 - الطاقة الإنتاجية: ٣٠٧,٠٠٠ قطعة/ سنويا
 - طلب السوق: ١,٥٨٠,٠٠٠ قطعة/ سنويا
 - التكلفة الاستثمارية: ١٥ مليون دولار أمريكي
 - سنة التشغيل: ١٩٨٠

مشاريع شركة أمان للنضائد

- ١- خط إنتاج النضائد السائلة
 - الطاقة التصميمية: ٢٢٨,٠٠٠ قطعة/ سنويا
 - الطاقة الإنتاجية: ١٣١,١٦٢ قطعة/ سنويا
 - طلب السوق: ٤٠٢,٨٠٠ قطعة/ سنويا
 - التكلفة الاستثمارية: ٣,٨ مليون دولار أمريكي
 - سنة التشغيل: ١٩٨٥
- ٢- خط إنتاج الإطارات

- الطاقة التصميمية: ٤٥٠,٠٠٠ قطعة/ سنويا
- الطاقة الإنتاجية: ١٠٢,٦٥٣ قطعة/ سنويا
- حاجة السوق: ٢,٠٦٣,٠٠٠ قطعة/ سنويا
- التكلفة الاستثمارية: ٤٥ مليون دولار أمريكي
- سنة التشغيل: ١٩٧٣

- الشركة العالمية للملابس

- ١- خط إنتاج الملابس المختلفة
- الطاقة التصميمية: ٩,٦ مليون قطعة/ سنويا
- الطاقة الإنتاجية: ٥,٦ مليون قطعة/ سنويا
- حاجة السوق: ٣٦,٨ مليون قطعة/ سنويا
- التكاليف الاستثمارية: ١٨,٤ مليون دولار أمريكي
- سنة التشغيل: ١٩٧٩

- الشركة العالمية للغزل والمنسوجات

التكاليف الاستثمارية: ٩٣,٦ مليون دولار أمريكي
سنة التشغيل: ١٩٧٥

- ١- خط إنتاج القماش
- الطاقة التصميمية: ٣٧,٣ مليون متر/ سنويا
- الطاقة الإنتاجية: ١٣,٣ مليون متر/ سنويا
- حاجة السوق: ٨٢ مليون متر/ سنويا
- ٢- خط إنتاج حفاظات الأطفال
- الطاقة التصميمية: ٥٥ مليون قطعة/ سنويا
- الطاقة الإنتاجية: ٢٤ مليون قطعة/ سنويا
- حاجة السوق: ٣٧٨ مليون قطعة/ سنويا

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب ١٥٦٠٨ - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: ٢١٨٢١٣٣٥١٢٧١ / ٢٣٢٥٠٨٤ / ٦

فاكس: ٢١٨٢١٣٦٠٨١٨٣ / ٣٣٥١٢٧١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاية أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.